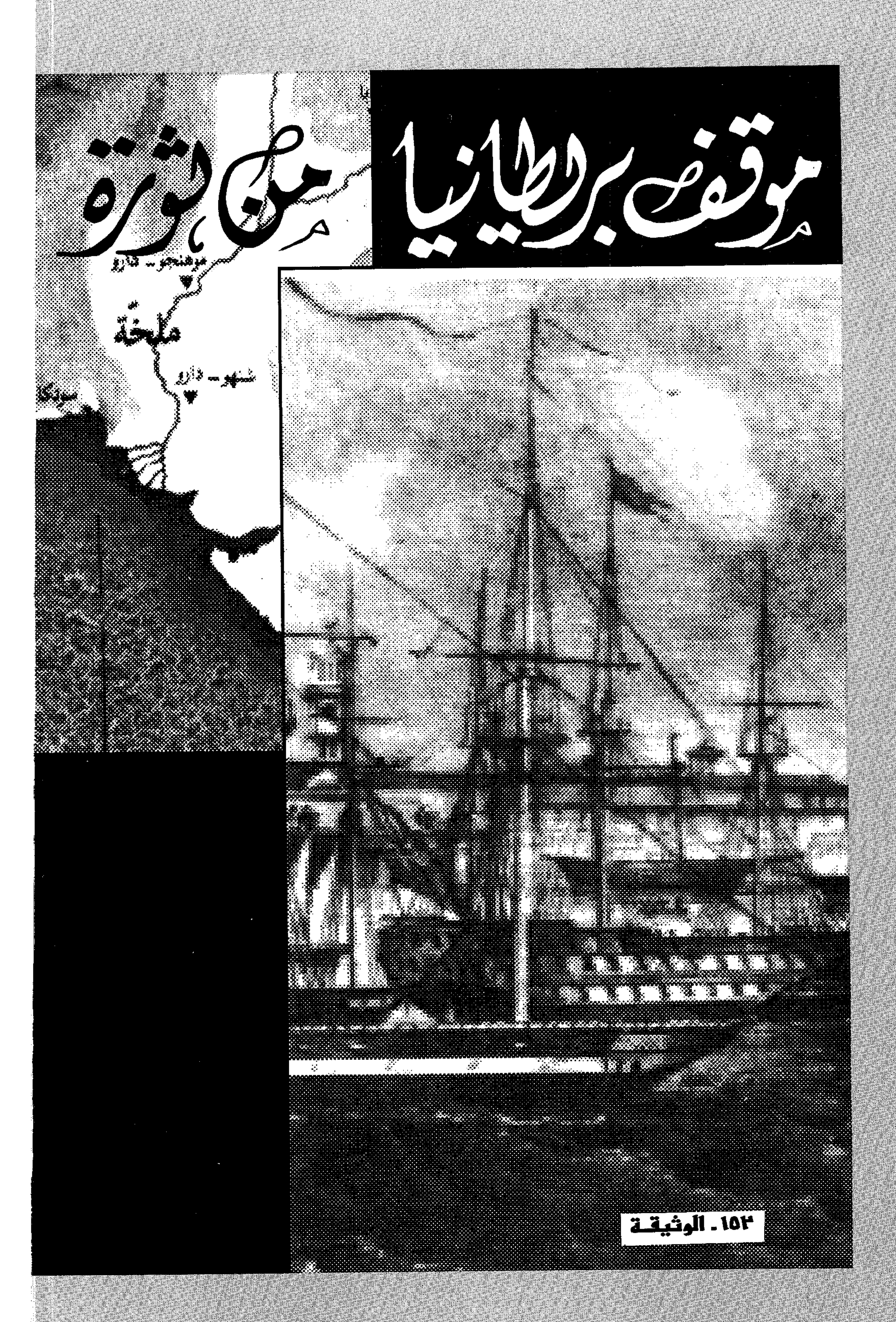

موقف بريطانيا
من الثورة
١٥٣ ـ الوثيقة

الإمامة في عُمان ١٩١٣م



بقلم :
الدكتور فاضل محمد الحسيني

لم يتناول الباحثون الغربيون هذا الموضوع بتجرد وموضوعية. وللأسف فقد انساق بعض الباحثين العرب - لذات النهج - وبما أن اختصاصي الدقيق هو تاريخ عُمان الحديث والمعاصر. لذا حاولت جاهداً أن أقترب من الحقائق التاريخيةُ التي أحدثتها حركة الإمامة في عُمان عام ١٩١٣م والتي ساهمت في صياغتها عناصر ثلاث بريطانيا وسلطان عُمان في الساحل والإمام في الداخل. هذا من جانب. ومن جانب آخر لم أجد كلمة غير (الثورة) معبرة عن هذا الحدث رغم ما تثيره هذه الكلمة من حفيظة هذه الجهة أو تلك. إنها ثورة لكونها اتصفت بالشمولية والعمق فقد اشتركت فيها غالبية شرائح المجتمع العُماني. كما كان لها بعد استراتيجي وأهدافها لم تكن دينية صرفة كما سنرى ذلك في فقرات البحث.

والواقع، إني لا أعني بكلمة الثورة وفق المفاهيم الحديثة والتي غالباً ما تطفو معها على السطح مفردات الطائفية والإقليمية والعنصرية، وإنما أردت من كل ذلك أن أوضح المسلك البريطاني تجاه منطقتنا العربية ومنها عُمان كنموذج وهو أن بريطانيا لم تتبنَّ يوماً نظاماً سياسياً معيناً أو تقف بوجه أيديولوجية محددة وإنما كان همها الوحيد الحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة ليس إلا، وقد عبر مرة وزير خارجيتها (بالمرستون) صراحة عن هذه الرؤية السياسية الإنجليزية العامة في العالم حيث قال: "ليس لبريطانيا صداقة دائمة أو عداوة دائمة وإنما هناك مصالح دائمة".

سنعتمد في بحث أبعاد هذا الموضوع على الوثائق الإنجليزية والمصادر والمراجع العربية والأجنبية فضلاً عن المصادر المحلية العُمانية وفق الفقرات التالية:

أولاً: تاريخ الإمامة في عمان

ألف العُمانيون الإمامة كنظام للحكم منذ القرن الثامن للميلاد[١]، والإمامة تستند في أحكامها على المذهب الإباضي الذي يعد واحداً من الفرق الإسلامية[٢]، وقد بدأ العُمانيون انتخاب أئمتهم وفق هذا المذهب منذ النصف الأول من القرن الثامن للميلاد على مدى أربعة قرون دون انقطاع فكان (الجلندي بن مسعود) هو أول إمام انتخبه العُمانيون للحكم في البلاد[٣]، وبعدها سيطر النبهانيون على الحكم فألغوا الإمامة ولقبوا أنفسهم بالملوك الأمر الذي أدى إلى خلو مقعد الإمامة لفترة قرنين ونصف قرن تقريباً ثم حدثت الثورات الإباضية التي أعادت حكم الإمامة للبلاد في النصف الأول من القرن الخامس عشر للميلاد، ومن الجدير بالذكر أن أولى الثورات الإباضية كانت ثورة (عبد الله بن إباض) والذي منه جاءت تسمية المذهب الإباضي[٤]، وكانت ثورته ضد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان ثم أعقبتها ثورات

إباضية عديدة خلال العصرين الأموي والعباسي، ولعل أشدها ما قام بها سليمان وسعيد الجلنديين أيام الوالي الأموي الحجاج بن يوسف الثقفي إلا أن ثورتهما باءت بالفشل مما اضطرهما للفرار إلى أفريقيا الأمر الذي أدى لانتقال المذهب الإباضي إلى شرق وشمال أفريقيا وتأسيس الدويلات الإباضية ومنها دولة تاهرت لمؤسسها عبد الرحمن بن رستم عام ١٦٠هـ[٥].

لقد استمر نظام حكم الإمامة قائماً منذ ذلك الوقت حتى عام ١٥٦١م ثم انقطع لأكثر من ستين عاماً حيث يجوز وفق نظام الإمامة أن لا ينتخب إمام للبلاد عندما لا يتوافر الشخص المؤهل لها أو عندما تمر البلاد بظروف استثنائية كالاحتلال الأجنبي أو الانفراد بالحكم من قِبَل الملوك وذلك ما يسمى بفترة الشغور[٦].

ثم عادت الإمامة الإباضية في أسرة اليعاربة التي حكمت عُمان في الفترة من ١٦٢٤م إلى ١٧٣٨م وكان ناصر بن مرشد اليعربي هو أول إمام لعُمان من هذه الأسرة[٧]، وقد واجهت أسرة اليعاربة في أواخر أيامها صراعاً أسرياً خطيراً حول منصب الإمامة حتى إن أحد المتنازعين من أبناء الأسرة الحاكمة استعان بالفرس ضد منافسه في الحكم فاستغل نادر شاه (حاكم الفرس يومذاك) الفرصة، إذ وجد فيها الذريعة لبسط سيطرته على عُمان[٨]، وبالفعل احتل الفرس عُمان للفترة (١٧٣٩ - ١٧٤٤م) ثم تصدى لهم والي اليعاربة على ميناء صحار (أحمد بن سعيد) وكان لنجاحه في تخليص عُمان من الاحتلال الفارسي الأثر الكبير في انتخابه إماماً على عُمان عام ١٧٤٩م[٩] وبذلك، انتقلت الإمامة الإباضية من أسرة اليعاربة إلى أسرة البوسعيد، ولما توفى الإمام أحمد بن سعيد عام ١٧٨٣م، وقع اختيار العُمانيين على ابنه سعيد[١٠]، وقد تميز عهد الإمام سعيد بن أحمد الذي استمر حتى عام ١٨٢٠م بثنائية الحكم أي الحكم الديني الذي كان يمثله الإمام في داخلية عُمان وحكم آخر زمني في الساحل العُماني يمثله ابنه أحمد[١١]، ومن الجدير بالذكر، أن هذا الأمر يحدث لأول مرة في تاريخ عُمان الحديث وأن الأسباب التي أدت إلى ظهور ثنائية الحكم في عُمان عديدة إلا أن أبرزها يعود للظروف التي دعت إلى ظهور الحكم الزمني على الساحل إذ أن ظهور النفوذ للدول الأوروبية كبريطانيا وفرنسا وهولندا في منطقة الخليج العربي بعد

انهيار البرتغاليين واختلافهم في الأساليب الاستعمارية كتركيزهم على تأسيس المستعمرات واستغلال الأهالي وتكوين الإمبراطوريات فضلاً عن ابتداعهم الطرق الجديدة في التعامل التجاري حيث أعطوا الفرصة للعناصر القديمة في العمل من جديد علاوة على حرص هذه الدول الأوروبية الجديدة وخاصة بريطانيا على تأمين طرق المواصلات لإمبراطورياتهم الاستعمارية الأمر الذي ترتب عليه الدخول في علاقات مع القوى المحلية المسيطرة على هذه الطرق الحيوية، لذلك، وبدافع من التنافس فيما بينهم وهو الطابع الذي ميز هذه القوى الأوروبية خلال تواجدها في المنطقة، أخذت كل منها تحاول الحصول على اعتماد من أهالي المنطقة بهدف توطيد نفوذها وتوكيد وجودها، ولما كانت الإمامة الإباضية لا ترحب بقيام مثل هذه العلاقات وتعتبر الاتصال بالأجانب وما يجري من محرمات خرقاً للمبادئ الإباضية علاوة على انزوائها في المناطق الداخلية لعُمان الأمر الذي مهد السبيل للحكام المعنيين في الساحل بمهمة الاتصال الخارجي وإقامة العلاقات مع الأجانب مما جعلهم أكثر تحرراً ورغبةً في الاحتكاك بالخارج حيث دخل حكام الساحل في علاقات مع كل من الفرنسيين والهولنديين والإنجليز[12]، وهناك سبب آخر ساهم في نشوء الحكم الزمني في الساحل وهو ضعف شخصية الإمام سعيد بن أحمد، فانتخابه للإمامة لم يكن لكفاءته بقدر ما كان اعترافاً بمواقف أبيه الجليلة علاوة على عدم حصوله على اعتراف غالبية العُمانيين بإمامته[13] الأمر الذي أتاح للحركات الانفصالية المجال للسيطرة المحلية حيث لم يبق له سوى الاحتفاظ بلقب الإمامة الذي اختفى هو الآخر عندما وافته المنية عام ١٨٢٠م مما أعطى الفرصة لحكام الساحل أن يبرزوا ويطغوا .

ومن المفيد الإشارة إلى أن الحاكم العُماني في الساحل قد تلقب لأول مرة بلقب "السلطان" خلال هذه الفترة وقد ورد ذلك في المعاهدة المعقودة بين عُمان وبريطانيا عام ١٨٣٩ وكان لقب السلطان قد جاء بناءً على اقتراح من قِبَل بالمرستون وزير الخارجية البريطانية يومذاك[14] .

وعلى ضوء ذلك، بدأت السلطنة تشق طريقها بالظهور فاتخذت من ميناء مسقط عاصمة لها، بيد أن الإمامة ظلت قابعة في الداخل وعاصمتها مدينة

الرستاق، كما أن حكام الساحل أخذوا يضطلعون بمهام الحكم تدريجاً ويوطدون علاقاتهم مع فرنسا من خلال اتصال نابليون بونابرت – أثناء وجوده بمصر – بالسلطان في مسقط[١٥]، فضلاً عن تمتين العلاقة مع بريطانيا، بينما نجد في المقابل انحسار سلطة الإمامة واقتصار سيطرتها على المقاطعات الداخلية ولاسيما بعد وفاة الإمام سعيد وعدم مواتاة الفرصة لانتخاب إمام جديد الأمر الذي أعطى الفرصة لسلطان مسقط وهو سعيد بن سلطان (١٨٠٦ – ١٨٥٦م) أن يقوم بتوحيد عُمان تحت سلطته ويجعل من مسقط العاصمة الوحيدة للبلاد، وقد أدى عمله هذا إلى خلق فجوة واسعة بينه وبين رجال الإمامة في الداخل، ومما زاد في شقة الخلاف بين السلطان والإمامة هو تقرب السلطان سعيد الزائد للأجانب حيث أبرم عدة اتفاقيات معهم من أبرزها اتفاقية مع بريطانيا بصدد إلغاء تجارة الرقيق .

وهناك عامل آخر ساهم في اتساع الهوة بين السلطان والإمامة هو عدم استعداد رجال الدين الإباضيين للاعتراف بأسلوب الحكم القائم في الساحل العُماني وتشبثهم بنظام الإمامة في الحكم، وعلى ضوء ذلك، فهم لم يعترفوا بشرعية الحكم للسلطان مقابل ذلك لم يعبأ السلطان باعترافهم بعد أن فقد الحاجة إليه حيث استند في حكمه إلى نواحٍ أخرى تدعم نفوذه وسلطته كالقوة العسكرية والاعتماد على الدول الأجنبية والحصول على معونتها، كما استغنى السلطان عن موارد البلاد الداخلية بعد أن تضاءلت وتوجه نحو استثمار الساحل من خلال فرض المكوس الجمركية، وقد تمكن السلطان سعيد إبان عهده من أن يمد نفوذه على الساحل الشرقي للخليج العربي إذ أصبحت موانئ بندر عباس وجزيرة هرمز وقشم تحت إدارته[١٦] .

ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى التباعد بين حكام الساحل ورجال الإمامة الإباضية هو ما يتعلق بصلب المبادئ الإباضية إذ عمل حكام الساحل بعد زوال التعصب في العقيدة لديهم نتيجة للاحتكاك الخارجي، على إحداث تطور في العقيدة الإباضية، وذلك بإهمالهم مبدأ الانتخاب الذي تستند عليه الإمامة في الحكم وأحدثوا بدلا عنه صيغة الحكم الوراثي الأمر الذي أثار استياء رجال الإمامة الإباضية .

إن الأسـباب مجتمعـة أدت بالإباضيين في الداخل إلى تكفير السلطان والثورة عليه والسعي إلى بعث حكم الإمامة من جديد في عُمان إلا أن هذه المحاولات لم تلق النجاح المطلوب بسبب الدعم البريطاني للسلطان، فضلاً عن الصراع القائم بين القبائل العُمانية من الكتلتين الغافرية والهناوية وصعوبة توحيدها صوب إسقاط الحكم في الساحل[١٧]، وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات التي جابهت الإمامة في طريق إعادة حكمها للبلاد إلا أنها تمكنت من النجاح والسيطرة على مقاليد الحكم في عُمان وإحياء الإمامة وذلك في عام ١٨٦٨م أثناء حكم الإمام عزان بن قيس (١٨٦٨ - ١٨٧١م)[١٨]، والذي استطاع الإطاحة بحكم السلطان . وقد اتخذت الإمامة في عهده من العاصمة مسقط مقراً لها وكان ذلك لأول مرة في تاريخ الإمامة التي كان مقرها عبر العصور مدن أزكى وبهلى والرستاق ونزوى، إلا أن حكم الإمامة هذا لم يستمر طويلاً، فقد تمت الإطاحة به عام ١٨٧١م لتعود عُمان تحت حكم السلطان من جديد وكان من أسباب سقوط إمامة عزان هو عدم اعتراف الإنجليز به فضلاً عن عجز الإمام عزان عن توحيد القبائل من الكتلتين الهناوية والغافرية[١٩] .

ومع ذلك فقد ظلت المحاولات لبعث حكم الإمامة من جديد مستمرة بعد هذا التاريخ ومنها ثورة الإمامة عام ١٩١٣م والتي هي موضوع بحثنا هذا .

ثانيا: ثورة الإمامة عام ١٩١٣م

(أسبابها، قادتها وتحركاتهم، سماتها)

لعل أبرز الأسباب التي أدت إلى اندلاع ثورة الإمامة في عُمان عام ١٩١٣م هو ما تقدم ذكره في الفقرة السابقة أي ظهور الحكم الزمني على الساحل في عُمان مدعماً بالقوى الأجنبية في المنطقة ومنافساً قوياً لحكم الإمامة في داخلية عُمان بل مهدداً لها بالسقوط والتلاشي فكان هذا من أهم الأسباب وراء ثورات الإمامة العديدة ومنها ثورة عام ١٩١٣م[٢٠] وهو

ما يمكننا أن نطلق عليه السبب غير المباشر للثورة .

أما الأسباب المباشرة لثورة الإمامة عام ١٩١٣ فيمكن أن ندرجها كما يلي :

أ - خضوع السلطان التام للنفوذ الأجنبي وبخاصة النفوذ البريطاني حيث كان الإنجليز يديرون دفة الحكم في الساحل ويتحكمون بأهم المرافق الحيوية للدولة فقد كان الكابتن (مكارثي) مسئولاً عن الجيش و(باور) مسئولاً عن الجمارك و (برترام توماس) عن المالية والقنصل البريطاني (ونجت) مسئولاً عن العلاقات الخارجية .

ب - خروج السلطان العُماني على المبادئ الإباضية وبخاصة ما يتعلق بالنظام الوراثي للحكم والذي يتعارض مع مبدأ الشورى والانتخاب الذي تدعو له الإمامة في الداخل .

ج - إقدام السلطان العُماني في الساحل على استيراد المحرمات كالمشروبات الكحولية والتبغ[٢١] .

د - ومن الأسباب الأخرى المباشرة للثورة في اعتقادنا سبب اقتصادي بحت وهو ما يتعلق بموافقة السلطان على إلغاء تجارة السلاح في عُمان من خلال رضوخه للاقتراح البريطاني بشأن إنشاء مستودع للأسلحة في مسقط عام ١٩١٢م والذي حد من تجارة الأسلحة في عُمان، تلك التجارة التي كانت تمثل جانباً مهما من النشاط التجاري للعُمانيين كافة ، وكان إلغاؤها قد أدى إلى حرمانهم من أهم مواردهم المالية فضلاً عن حرمانهم من الحصول على الأسلحة الحديثة[٢٢] .

وهناك أسباب اقتصادية أخرى للثورة منها موافقة السلطان على استغلال الإنجليز لموارد عُمان الداخلية وكذلك فرض السلطان زيادة في الرسوم الجمركية على البضائع المارة من وإلى داخلية عُمان حيث ارتفعت نسبتها من ٥٪ إلى ٢٠٪[٢٣] .

أما قادة الثورة الذين تصدروا المطالبة بإسقاط السلطان في الساحل وتكفيره والذين بذلوا قصارى الجهد في التحضير والاستعداد لتعبئة الرأي العام العُماني صوب ما كانوا يعتقدون بأنه خطر يتهددهم فمن أبرز هؤلاء القادة المؤرخ العُماني المعروف وأحد رجال الدين البارزين الشيخ نور الدين عبد الله بن حميد السالمي المعروف بتطرفه في العقيدة الإباضية وهو كفيف البصر وبالرغم من ذلك فهو كاتب عُماني مرموق ومن أبرز مؤلفاته "تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان"[٢٤] .

والشيخ سالم بن راشد الخروصي زعيم بني خروص القبيلة التي أنجبت العديد من الأئمة العُمانيين إبان القرون الوسطى[٢٥]، وهو من مواليد عام ١٨٨٣ في مدينة المشايف في ساحل الباطنة ثم انتقل إلى بلدة العوابي وهي دار قومه بني خروص الذين سمى الوادي باسمهم[٢٦]، وكذلك الشيخ عيسى بن صالح أكثر زعماء قبائل الهناوية نفوذاً وزعيم قبيلة الحرث وهي قبيلة عسكرية مثلت النواة الصلبة للقوة العسكرية في الثورة وقد سبق لها الفضل في قيام إمامة عزان بن قيس عام ١٨٦٨م[٢٧]، وقد عرف عن الشيخ عيسى بن صالح قوة الشخصية فقد وصفته مسز بيل (**Bell**) في كتابها الحرب العربية (**The Arab War**) بأنه رجل صارم الملامح ذو شخصية قوية[٢٨]، كما عرف عنه الطموح الشخصي فقد حاول مراراً الاستقلال الذاتي لقبيلته وهو لم يكن متزمتاً بالمسائل الإباضية كالسالمي مثلاً .

ومن قادة ثورة الإمامة لعام ١٩١٣م أيضاً الشيخ حمير بن ناصر النبهاني شيخ قبيلة بني ريام الغافرية وكان مقرها مدينة (تنوف) الواقعة على منحدرات الجبل الأخضر .

عقد قادة الثورة الأربعة اجتماعهم الأول في مسجد الشرع في مدينة تنوف وذلك في الشهر الخامس من عام ١٩١٣م وقد حضره عدد من زعماء القبائل وكبار رجال الدين وتدارسوا الضائقة الاقتصادية التي تمر بها عُمان وانعكاساتها السيئة على الأوضاع السياسية والاجتماعية كما ناقشوا في الاجتماع السبل الكفيلة بتخليص البلاد من النفوذ الأجنبي، ولقد كان المؤرخ العُماني السالمي من أبرز المتحدثين في الاجتماع والمحرضين على الثورة والعودة بعُمان إلى حكم الإمامة الإباضية ولكونه فقيهاً ومتضلعاً في العقيدة الإباضية دعا المجتمعين إلى إعادة النظر بسلطة حاكم عُمان في الساحل فيصل بن تركي كما اقترح على المجتمعين اختيار الرجل المناسب ليكون إماماً على عُمان وقد تقدم بترشيح الشيخ سالم بن راشد الخروصي لهذا الموقع، وقد أثنى المجتمعون على اقتراح السالمي، وتمت الموافقة عليه[٢٩]، وعلى ضوء ذلك اتخذ المجتمعون في نهاية الاجتماع قرارات هامة وحاسمة' من أهمها إعلان خلع السلطان فيصل بن تركي عن الحكم

لانحرافه عن جادة الشريعة واعتبار وجوده في الحكم غير شرعي وتعيين الشيخ سالم بن راشد الخروصي إماماً لعُمان كافة .

والواقع أن قادة الثورة ما إن انقضى اجتماعهم برؤساء القبائل ورجال الدين حتى أخذت تحركاتهم تزداد نشاطاً بين العُمانيين في أغلب المناطق محرضين على الثورة والتصدي بحزم لحكم السلطان ومؤيديه من الداخل أو لمؤازريه من الأجانب كما اتخذ قادة الثورة عدة إجراءات لتعزيز سلطة الثورة ووضوح شخصيتها منها اتخاذ مدينة نزوى عاصمة جديدة للإمامة ومقراً لقيادة الثورة . ومن المعروف أن هذه المدينة من كبرى مدن عُمان وقاعدة البلاد تقع في سفح الجبل تحف بها البساتين والأنهار ولها أسواق حسنة ومساجد عظيمة أهلها معروف عنهم الشجاعة والنجدة، وجميعهم إباضيو المذهب[٣٠] .

كما اتخذ قادة الثورة شعارا للثورة وهو العلم الأبيض الذي ظل شعاراً للإمامة كذلك[٣١] .

لكن الحدث الأكبر والذي جاهد قادة الثورة كثيراً في سبيل إنجازه هو إعلان غالبية القبائل العُمانية من الكتلتين الغافرية والهناوية تأييدها وولاءها للإمام الجديد . فلم تمض سوى بضعة شهور حتى تحقق ولاء الكتلتين للثورة وهذا يعد من أبرز مقومات النجاح للثورة الجديدة حيث لم يتحقق هذا الأمر في عُمان منذ القرن الثامن عشر وكان عدم تحققه من أهم أسباب الإخفاق الذي لحق بالثورات الإباضية ومنها ثورة الإمام عزان بن قيس (١٨٦٨ - ١٨٧١م) كما أسلفنا في مطلع هذا البحث[٣٢] .

وعلى ضوء ذلك انطلقت ثورة الإمامة هذه المرة بقوة واندفاع كبيرين وهي تهدف للإطاحة بحكم السلطان فيصل وإقامة حكم الإمامة يضم جميع عُمان الساحل والداخل بدلاً عنه[٣٣] .

أما سمات الثورة فيمكننا وفق ما اطلعنا عليه من مصادر تخص الموضوع أن نحدد أهم السمات الأساسية لثورة الإمامة عام ١٩١٣م في عُمان .

فقد اتضح لنا أنها لم تكن ثورة دينية صرفاً تهدف إلى تطبيق التعاليم الإباضية حرفياً وستؤيد الأحداث اللاحقة في البحث ذلك إذ بدت عليها بوادر الحركة القومية[٣٤] ، كما أنها لم تكن حركة انقلابية داخل الأسرة الحاكمة في عُمان كما حدث في إمامة

عزان بن قيس، فاختيار الثورة لرجل من غير أسرة البوسعيد الحاكمة أعطاها سمة أخرى وهي سمة الديموقراطية ولو بصفة نسبية أي حرية الانتخاب والاختيار بدون قيود نوعاً ما[٣٥]، كما اعتمدت التاريخ وتجاربه في صيرورتها فلم تغفل الماضي خاصة وإن أحد قادتها وهو السالمي من المؤرخين العُمانيين المبرزين فقد استفادت الثورة من التجارب السابقة للثورات الإباضية فأنجزت الاتفاق بين عيسى بن صالح زعيم قبائل الهناوية في عُمان وحمير بن ناصر زعيم قبائل الغافرية وقد ساعد ذلك الثورة كثيراً في تثبيت أقدامها والتفاف غالبية القبائل العُمانية حولها . . .

ثالثاً: إنطلاقة الثورة ومسيرتها والموقف البريطاني حيالها

ما إن أعلنت الثورة، حتى بدأ الثوار عملياتهم العسكرية وذلك بالزحف على المدن العُمانية بهدف إسقاطها الواحدة تلو الأخرى ثم التقدم صوب العاصمة مسقط للإطاحة بحكم السلطان فيصل، وقد استطاع الثوار في الشهر الثامن من عام ١٩١٣م السيطرة التامة على الممرات الواقعة في وادي سمائل الاستراتيجي[٣٦]، الأمر الذي أدى إلى تدهور مركز السلطان لأن وادي سمائل كان الممر الوحيد الذي يصل بين مسقط ومطرح والداخل، وعلى ضوء ذلك أصبحت العاصمة مسقط معرضة للتهديد المباشر من قبل الثورة .

لقد أثارت انطلاقة الثورة مخاوف الوكيل السياسي البريطاني في مسقط الماجور نوكس (**Knox**) فوجه تحذيره الشديد إلى قادة الثورة في حالة مهاجمتهم العاصمة مسقط حيث أعلمهم بأن الحكومة البريطانية لن تقف مكتوفة الأيدي حيال عمل كهذا[٣٧]، وقد رد عليه الإمام الخروصي محذراً إياه من التدخل في شئون الثورة أو الاعتداء على الثوار بقوله : "إن مصير المسلمين

يجب أن يكون بأيدي المسلمين أنفسهم وإنهم ماداموا قد اختاروا إمامهم فهو الذي يملك السلطتين المدنية والدينية"[٣٨] .

ثم أردف الإمام الخروصي موجهاً كلامه للوكيل البريطاني نوكس قائلاً : "انتم معشر هذه الدولة (بريطانيا) يجب عليكم أن تكفوا عن أسر المسلمين ويلزمكم ألا تعتدوا علينا ومن تعدى علينا فالله يعيننا عليه"، وقد امتعض نوكس لهذا الرد[٣٩] .

وفي الواقع فإن الموقف البريطاني من ثورة الإمامة في بداية الأمر كان موقف المراقب لكنه سرعان ما تغير عندما تهددت العاصمة مسقط فهرع الإنجليز لنجدة السلطان حيث سارعت حكومة الهند البريطانية إلى تلبية طلب السلطان في إرسال قوة عسكرية بقيادة العقيد سميث (Smith) تم إنزالها في مدينة مطرح ثم انتشرت بعد ذلك في المناطق الحيوية حماية للحكم في مسقط[٤٠]، وفي الشهر الحادي عشر من عام ١٩١٣م تمت مضاعفة هذه القوة لترابط في المناطق القريبة من المدينتين الساحليتين مطرح ومسقط[٤١] .

ومن الجدير بالذكر أن السلطان فيصل في الوقت الذي كانت فيه قوات الإمامة تضيق الخناق على عاصمته مسقط، كانت حالته الصحية متدهورة وسيئة للغاية . وقد فارق الحياة في الرابع من أكتوبر عام ١٩١٣م فخلفه على الحكم ابنه الأكبر تيمور وكان يومئذ في السابعة والعشرين من عمره .

ومن المفيد أن نشير إلى أن السلطان الجديد قد تلقى دراسته العالية في كلية (مايو) في أجمير بالهند (Mayo College in Ajmer)[٤٢] . وقد وصفه الإنجليز أمثال توماس بأنه شخص طيب وقدير وذكي[٤٣]، كما وصفه القنصل الأمريكي في مسقط بريت (Bret) بأنه يحمل أفكاراً أكثر تحرراً .

وعلى العموم، فقد دخل تيمور بن فيصل الحياة الرسمية وهو في السادسة عشرة من عمره عندما مثل أباه في احتفالات عيد التتويج للملك إدوارد عام ١٩٠٢م وعند عودته إلى مسقط استقبله أبوه بإطلاق ثلاث عشرة طلقة مدفع لتحيته بشكل رسمي الأمر الذي يوضح الرغبة في إبراز مكانته الاجتماعية والرسمية في السلطة كما كان لتيمور نشاط ملحوظ في حكومة والده حيث قاد العديد من الحملات العسكرية لمواجهة الاضطرابات في الداخل وقد شارك أيضاً في مواجهة ثورة الإمامة

بعد انبعاثها على يد سالم الخروصي عام ١٩١٣م .

لقد تولى السلطان الجديد الحكم وخزانة الدولة فارغة وسلطة الحكم مزعزعة فحاول بكل جهده أن يعمل على تحسين الأوضاع إلا أن اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م وانشغال القوات البريطانية بها أثر على الدعم العسكري البريطاني له، فاستمرت أوضاع البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في التدهور نتيجة لاستمرار الصراع بين السلطان وقوات الإمامة .

هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد ازداد التأييد لثورة الإمامة قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى وخاصة من القبائل العُمانية القاطنة على الساحل بحيث تمكنت الثورة من أن تضم إليها مدن بركا على ساحل الباطنة وقريات الواقعة على مسافة ٤٠ ميلاً إلى الجنوب من العاصمة مسقط ومطرح وصور وصحار مع بعض الموانئ الصغيرة على ساحل الباطنة، عندها لم يكتف الإنجليز بالتحذير فقط بل وجهوا أول ضربة لقوات الثورة وذلك بواسطة الطرادين البريطانيين فوكس (Fox) ودارتموث (Dartmouth) اللذين تمكنا من إقصاء قوات الإمامة من بركا وقريات(٤٤) .

كما واجه السلطان تيمور من جانبه تعاظم الثورة واتساع رقعتها باتباع وسائل الحصار الاقتصادي على الداخل عن طريق زيادة الضرائب الجمركية على البضائع القادمة من داخلية عُمان لتصديرها من الموانئ الساحلية، وكذلك على جميع الواردات المغادرة من الموانئ الساحلية في طريقها نحو الداخل حيث بلغت نسبة الزيادة ٢٥٪ كما عمل السلطان على تقييد وصول المواد الغذائية الأساسية إلى داخلية عُمان . إلا أن هذه الضغوط الاقتصادية لم تفت في عضد الثوار، بل زادتهم إصراراً على موقفهم من بعث الإمامة وإسقاط حكم السلطان تيمور، وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى في الشهر الثامن من عام ١٩١٤م تفاءل الثوار كثيراً بها وعقدوا الآمال عليها واعتقدوا بأن ظروف الحرب ستكون لصالح ثورتهم بعد أن ينشغل الإنجليز بها ويتعذر عليهم تقديم العون والمساندة للسلطان الأمر الذي أدى بثوار الإمامة إلى تصعيد عملياتهم العسكرية مستندين في ذلك على

عدة عوامل ستفرزها ظروف الحرب لصالحهم منها :

أ - الطابع الديني الذي طبع الثورة واعتمادها على مبدأ الجهاد الديني الذي نادى به الإمام سالم الخروصي بين قبائل عُمان وارتباط ذلك بالجهاد الديني الذي دعت إليه الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية، مع ما ينتج عن هذا الترابط من دعم وتأييد إسلامي للثورة(٤٥) .

ب - المساعدات التي من المحتمل أن تحصل عليها ثورة الإمامة من قِبَل ألمانيا وتركيا بحكم وقوفها ضد الوجود البريطاني في المنطقة .

وبالفعل، فقد استطاع الألمان التأثير على الثورة العُمانية من خلال الأتراك، فقد أكد الوكيل البريطاني في مسقط كثرة تردد المبعوثين الأتراك من الأستانة والبصرة إلى داخلية عُمان فضلاً عن وصول عملاء ألمان من شرق أفريقيا ومن موظفي شركة الفانكهاوس (Wankhose) الألمانية الملاحية في البحرين إلى ميناء صور العُماني(٤٦) ومن ثم إلى المقاطعة الشرقية حيث أجروا مقابلة مع الشيخ عيسى بن صالح أحد قادة الثورة البارزين ووزعوا الهبات الكثيرة على القبائل لاستمالتها إلى جانبهم، كما أوضحوا لهم - بهدف كسبهم - بأن الإنجليز يستبدون بالرعايا المسلمين بخلاف الألمان الذين يدافعون عن الإسلام والمسلمين وأنهم من أجل ذلك تحالفوا مع الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية(٤٧) .

ومن الجدير بالذكر أن الدعاية الألمانية قد تسربت إلى عُمان عن طريق دار السلام وأفريقيا الشرقية الألمانية (تنجانيقا) وقد بلغت درجة من التأثير على الثوار حتى اعتقدوا بأن الألمان قد كسبوا الحرب وأن قواتهم تحرز النصر في كل مكان كما اعتقدوا بأن القيصر الألماني قد اعتنق الإسلام واستبدل باسمه اسم الحاج محمد غليوم(٤٨) وقد حان الوقت لإلقاء السلطان وحلفائه الإنجليز في البحر حيث لم يعد للنفوذ البريطاني من وجود(٤٩) .

وفي الواقع فإن الدعاية الألمانية قد نجحت في إلهاب الحماس لدى الثوار إلا أن هذا التأثير لم يكن العامل الحاسم في تأجيج الثورة وإشعال أوارها للدرجة التي تبالغ فيها بعض المصادر حيث ذكرت بأن الوكلاء الألمان هم الذين حركوا الثورة، خاصة وقد عرفنا العوامل والأسباب التي أدت إلى تصعيد الثورة واستمرارها من خلال ما تقدم ذكره

فـي البحـث وعرفنـا أن دور الألمـان ودعايتهم كان محدوداً جداً . . .

لقد صعدت الثورة من عملياتها العسكرية استناداً للعاملين الآنفين فضلاً عن عامل ثالث سبق ذكره وهو اعتقاد الثوار توقف التعزيزات البريطانية العسكرية لمسقط بسبب انشغال القوات المسلحة البريطانية بالعمليات الحربية خارج المنطقة وإن حاولت فهي لن تتمكن من العمل بالسرعة والشكل الذي كان متوافراً قبل الحرب لذلك اعتقدت قيادة الثورة بأن القوة البريطانية ستصبح في موقف حرج فهي لا تستطيع الدفاع عن مسقط ولا حتى عن نفسها وبناءً على هذه الاعتقادات التي هيمنت على تفكير قادة ثورة الإمامة مطلع الحرب العالمية الأولى انطلقت قوات الإمامة في الشهر الأول من عام ١٩١٥م بقيادة الإمام سالم الخروصي مستهدفة العاصمة مسقط والإطاحة بحكم السلطان تيمور، وقد بدأ تعاظم القوات من خلال أعدادها الهائلة التي بلغت الآلاف حيث ضمت أفراد القبائل من الكتلتين، الهناوية بقيادة الشيخ عيسى بن صالح، والغافرية، تحت قيادة الشيخ حمير بن ناصر وقد تقدمت القوات جميعاً حتى وصلت إلى ما يقارب ستة أميال عن العاصمة مسقط التي أصبح سقوطها وشيكاً(٥٠) .

كما شنت قوات الإمامة هجوماً مركزاً على الحامية البريطانية التي كانت تقوم بالدفاع عن المدينة مسقط، ولكن، بالرغم من أن مسقط لم تكن معززة إلا بقوات قليلة العدد بلغ قوامها ٧٠٠ جندي يرابطون وراء تحصينات قوية، إلا أن هذه القوات تمكنت من أن تدحر هجوم الثوار غير المنظم والذي كان يعوزه التكتيك العسكري، ففي المعركة التي نشبت بين الطرفين في رائعة النهار لم تستطع قوات الإمامة الوصول إلى قلعة مسقط وإنما تعرضت قواتها لمجزرة رهيبة اضطر الثوار بعدها إلى التراجع نحو المرتفعات الداخلية دون أن يفكروا في إعادة الكرة بسبب الخسائر الفادحة التي تكبدتها قوات الإمامة في هذه المعركة، فقد كانت هذه آخر محاولة للإمامة في الهجوم على العاصمة مسقط(٥١) .

وعلى إثر الهزيمة التي منيت بها قوات الإمامة، قاد السلطان تيمور قطعاته في الشهر السابع من عام ١٩١٥م صوب المناطق الساحلية لتخليصها من فلول الثوار، وقد نجح

السلطان في دحر قوات الإمامة بفضل التعزيزات التي وصلته من حكومة الهند البريطانية، حيث أرسلت له ست فرق من المدفعية الثقيلة(٥٢)، فضلاً عما ذكرناه من تمتع هذه القوات بالتنظيم والتدريب الجيديـن .وقد أراد السلطان تيمور تعقب قوات الإمامة إلى الداخل ومطاردتها كي يتم القضاء عليها تماماً، إلا أن الوكيل البريطاني في مسقط منعه من ذلك ونصحه بالتوقف عند هذا الحد . . .

رابعاً: نهاية الثورة

سارعت بريطانيا لبذل قصارى جهودها في سبيل إيقاف الصراع القائم بين الإمامة والسلطان خوفاً من ألا تستطيع في المرة القادمة أن تمنع حكم السلطان تيمور من السقوط، إن حاولت قوات الإمامة إعادة الكرة وذلك بسبب انشغال الإنجليز بظروف الحرب فضلاً عن خشية بريطانيا من تأثير دعوة الإمام الخروصي إلى الجهاد على المناطق الإسلامية كالهند وجزيرة العرب وشمال أفريقيا مما سيخلق لها مصاعب بالغة، زائداً تعارض ذلك وما كان الإنجليز يفاوضون عليه الشريف حسين بن علي ملك الحجاز حول إعلان الجهاد المقدس ضد الدولة العثمانية(٥٣) .

وعلى هذا الأساس تقدم اللورد هاردنج (**Lord Hardinge**) نائب الملك في الهند لدى وصوله إلى مسقط عام ١٩١٥م ضمن جولته التي خصصها لزيارة موانئ الخليج العربي بتوصية للسلطان تيمور يدعوه فيها لعقد الصلح مع الثوار(٥٤)، كما طلب من الكولونيل بين (**Benn**) الوكيل السياسي البريطاني في مسقط أن يكون وسيطاً بين الطرفين، وقد أوضح الكولونيل بين لنائب الملك في الهند طبيعة الموقف بين الإمامة والسلطان والصعوبات البالغة التي تعترض الصلح بينهما، إلا أن اللورد هاردنج ألح عليه بضرورة التوصل إلى اتفاق ينهي النزاع بينهما، كما أقنع السلطان بذلك بعدما توضح لهاردنج أن ثوار الإمامة لا يزالون قابضين على زمام الموقف .

وعلى ضوء ذلك تم الاتصال لأول مرة بين الوكيل السياسي البريطاني في مسقط وزعماء ثورة الإمامة في الداخل،

وقد حاول الوكيل البريطاني لهذا الاتصال بأن قدم لزعماء الثورة الهدايا والهبات، إلا أن هذه المحاولة لم تجد القبول عندهم بسبب امتناعهم عن قبول الهدايا باعتبارها رشوة مخلة بالمبادئ .

وقد جاء رد زعماء الثورة للوكيل البريطاني سلبياً، مفسرين موافقة السلطان على إجراء التفاوض معهم بأنها علامة ضعف وكانوا يتوقعون انهيار حكمه . . .

والواقع، إن ثوار الإمامة بالرغم من أنهم أوقفوا عملياتهم العسكرية ضد السلطان بعد معركة مسقط، إلا أنهم استمروا في صمودهم حيث ظلت سيطرتهم على وادي سمائل الاستراتيجي والمدن العُمانية التي سبق أن اجتاحوها وخاصة مدن الداخل، ويمكننا تفسير ردهم السلبي للوكيل البريطاني بأنه يعود لسبب آخر غير الذي تقدم ذكره وهو عدم ثقتهم بصدق النوايا البريطانية في الوساطة إذ عرفوا بريطانيا وموقفها الدائم والثابت مع السلطان طيلة فترة الصراع، لذلك لم تلق دعوة الوكيل البريطاني للتفاوض تجاوباً منهم وخاصة أن الوكيل البريطاني أرفق مع دعوته للتفاوض شروطاً يجري على ضوئها هذا التفاوض وهي كما يلي :

١ - الاعتراف بشرعية حكم السلطان في عُمان .

٢ - عدم نقض المعاهدات التي عقدت بين بريطانيا وعُمان .

٣ - عدم المساس بمشروع إنشاء مستودع الأسلحة الذي يلغي تجارة السلاح في عُمان[٥٥] .

وإبان فترة الاتصالات بين الوكيل البريطاني (بين) والسلطان تيمور من جانب وزعماء الثورة من الجانب الآخر، حاول كل طرف من أطراف الصراع انتهاز الفرصة لضرب الطرف الآخر وإجباره على التفاوض معه وفق الشروط التي يمليها .

فقد حاول السلطان تيمور من جانبه استمالة شيوخ السمائل لمساعدته في حالة هجومه على قلعة سمائل الاستراتيجية، كما حاول إقصاء فلول قوات الإمامة من خلال الهجوم الذي شنه في الشهر السابع عام ١٩١٥م على قبيلة (بني بطاش) الهناوية والتي لم تكن قد ألقت السلاح بعد، كما تمكنت، من الجانب الآخر، قوات الإمامة من الزحف على مدينة صور في الشهر العاشر من عام ١٩١٥م وحاولت خلق الاضطرابات وإثارة القلاقل فيها لزعزعة حكم السلطان إلا أن كلا المحاولتين لم

تقدم شيئاً لأي من الطرفين، وفي الواقع، فإن زعماء الثورة قد أدركوا في النهاية استحالة إلقاء السلطان تيمور وقواته في البحر فتدارسوا موقف الثورة المتصدع في الاجتماع الذي عقدوه فيما بينهم، فوجدوا من الحكمة أن يوافقوا على إجراء المفاوضات مع السلطان والتوصل معه إلى اتفاق[٥٦] .

وعلى ضوء ذلك، بعث الشيخ عيسى بن صالح رسالة إلى الوكيل البريطاني (بين) تضمنت موافقة الثوار على التفاوض شريطة أن تدرس الحكومة البريطانية القضايا المختلف عليها مع السلطان على أساس العدل مادامت بريطانيا قد قبلت لنفسها التوسط والإشراف على المفاوضات بين الطرفين[٥٧] .

وفي منتصف الشهر الحادي عشر من عام ١٩١٥م تم عقد أول اجتماع بين الشيخ عيسى بن صالح ممثل قيادة الثورة للإمامة والوكيل السياسي البريطاني (بين) نيابة عن السلطان تيمور، وذلك في مدينة (السيب) التي تبعد عن العاصمة مسقط بحوالي ٢٥ ميلاً[٥٨]، وقد تم في هذا الاجتماع طرح شروط الثورة للتفاوض والتي على أساسها يتم الصلح مع السلطان وهي كما يلي :

١ - أن تكون الشريعة الإسلامية أساساً للحكم في عُمان سواء في الساحل أو الداخل وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الجنائية والمدنية، وأن تكون العدالة أساس التعامل مع الجميع دون تفرقة أو تمييز .
٢ - إلغاء القيود المفروضة على تجارة السلاح .
٣ - إلغاء الضرائب المفروضة على واردات وصادرات المقاطعات الداخلية في عُمان .
٤ - تحريم استيراد الخمور والتبغ .
٥ - حل الجيش الجديد والمتكون من العناصر الدخيلة مع إطلاق سراح المعتقلين، وتسليم جميع اللاجئين لدى السلطان من المجرمين وتطبيق العقوبات عليهم وفق قواعد الشرع[٥٩] .

ثم طرح ممثل الإمامة رأي الثورة إذا ما حصلت موافقة السلطان على هذه الشروط فإن زعماء الثورة على استعداد للاعتراف به حاكماً على عُمان شريطة أن يكون الإمام مسئولاً عن السلطة التشريعية وفق أحكام الشريعة وأن يتولى

بنفسه ممارستها في مسقط أو عن طريق ممثل له . . .

ثم قام الشيخ عيسى ممثل الإمامة في هذا الاجتماع مع الوكيل البريطاني بإثارة جملة من المشاكل التي تعاني منها عُمان إضافة إلى ما تقدم ذكره وكانت هذه المشاكل في غالبيتها ذات صبغة اقتصادية مثل مسألة انخفاض قيمة الريال العُماني وآثاره السلبية على السكان، كذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأقمشة ولم يفت ممثل الإمامة أن يوجه النقد مباشرة للوكيل البريطاني بسبب سيطرة بريطانيا على البحار والتي يجب أن تبقى حرة للجميع والرسوم الباهظة التي تفرضها على السفن العاملة في البحر والتي تلزم بالتوجه مباشرة إلى ميناء مسقط أولاً لدفع هذه الرسوم .

ورد الوكيل البريطاني (بين) على شروط الإمامة باعتباره ممثلاً عن السلطان فوصف شروطهم بأنها تعجيزية وقد أجاب على بعضها في حين رفض البعض الآخر رفضاً قاطعاً، فوعد مثلاً بإمكانية النظر في إعفاء البضائع من الضرائب بينما تمسك بعدم تسليم بعض زعماء القبائل الذين تعاونوا مع السلطان خلال الاشتباكات التي جرت بين الجانبين باعتبارهم أدوا واجبهم في الحرب لصالح الحكم في عُمان وأنهم ليسوا مجرمين . كما أعلن ممثل السلطان عدم مسئولية السلطان عن استيراد الخمور والتبغ للبلاد بذريعة أن رعاياه لا يقومون بذلك وإنما يفعله رعايا الدول الأجنبية إذ ليس له سلطات قضائية عليهم، وقد أكد ممثل السلطان خلال هذا الاجتماع طلب السلطان تيمور من قادة الثورة تحقيق أمرين هامين هما :

أ) خضوع الإمام التام له، وعندما يتأكد له ذلك، ينظر بشأن تعيين ممثل عنه في داخلية عُمان .

ب) الانسحاب الفوري غير المشروط من وادي سمائل لأهمية موقعه الاستراتيجي والتجاري للعاصمة مسقط[٦٠] .

وهكذا، بدا من الاجتماع الأول ، شدة التعارض بين مطالب قادة الثورة للإمامة والسلطان، إذ كان السلطان تيمور يتطلع إلى استعادة نفوذه في الداخل بينما كان ثوار الإمامة يسعون إلى الإبقاء على مراكزهم التي احتلوها .

وعندما لم يتوصل الطرفان إلى صيغة للاتفاق بينهما، انتهى اجتماع السيب الأول بالفشل، فانقطعت

المفاوضات التي لم تتخذ خطوات لاستئنافها حتى الشهر الثالث من عام ١٩١٨م[٦١].

وعلى ضوء ذلك، أصبحت عُمان منقسمة إلى نظامين للحكم أحدهما في الداخل تحت سلطة الإمامة وثانيهما في الساحل تحت حكم السلطان تيمور ولم يحدث ما يغير هذا الأمر طوال سني الحرب العالمية الأولى بالرغم من محاولة كل طرف اغتنام أية فرصة تدعم نظامه وتزعزع النظام الآخر.

ومن هذه المحاولات عمل قادة الإمامة على تكوين جبهة متماسكة في الداخل ويعتقد أن مما زاد تماسك هذه الجبهة هو احتمال وصول مساعدات عثمانية إليهم عام ١٩١٦م حيث سبق وأن خاطب الإمام سالم الخروصي كلاً من الإمام يحيى في اليمن وسعيد باشا قائد القوات العثمانية هناك طالباً منهم تعزيزات عسكرية، كما انتهزت الإمامة حالة الاضطرابات التي نشبت في المدن العُمانية ضد السلطان في الشهر الرابع من عام ١٩١٧م فأرسلت (حميد بن سالم) أحد الشخصيات البارزة في داخلية عُمان والمقربة من الإمام إلى ميناء صور بهدف تأجيج الاضطرابات فيها ضد حكم السلطان تيمور، لكن قوات السلطان تمكنت من إخمادها وقتل حميد بن سالم.

وبالرغم من كل ذلك، فقد تمثلت سيطرة الإمامة بشكل واضح على معظم المقاطعات الداخلية في عُمان ولاسيما بعد أن تمكنت قواتها من اجتياح مدينة الرستاق والسيطرة عليها وهي من المدن العُمانية الرئيسية التي تطل على ساحل الباطنة، وقد عين الإمام الخروصي أخاه ناصر بن راشد الخروصي والياً عليها.

بينما بقي حكم السلطان تيمور في مسقط يعاني من التدهور المالي الذي بلغ درجة الإفلاس، فضلاً عن انهماك الإنجليز بالحرب وعدم تمكنهم من مد يد العون والمساعدة له، ومع ذلك، فقد اتخذت قوات السلطان تساندها القوات البريطانية المرابطة في عُمان جميع الاحتياطات اللازمة على امتداد الساحل العُماني تحسباً لأية محاولة من جانب الإمامة في التقدم صوب الساحل[٦٢].

وبذلك عاشت عُمان فترة عدم استقرار، بسبب مواصلة ثوار الإمامة تعزيز سيطرتهم على مدن الداخل من جانب، وتطلع السلطان تيمور إلى انتهاء الحرب العالمية الأولى كي يحصل على

المزيد من الدعم والإسناد البريطاني الذي يتمكن به من سحق الثورة واستعادة سيطرته على الداخل من الجانب الآخر . . .

وما إن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وأسفرت عن تدعيم السيطرة البريطانية بالخليج العربي بصورة تفوق كثيراً ما كانت عليه في السابق الأمر الذي ساعد بريطانيا على فرض التسويات العديدة في المنطقة ومن بينها اتفاقية السيب لعام ١٩٢٠م بين سلطان مسقط وزعماء الإمامة في الداخل حيث أرغمت بريطانيا الطرفين على الجلوس إلى طاولة المفاوضات التي تمخضت عن الاتفاقية وقد وقعها عن جانب الإمامة الشيخ عيسى بن صالح ومجموعة من شيوخ القبائل وعن جانب السلطان تيمور وينجت (Wingte) القنصل البريطاني في مسقط يومذاك وذلك في الخامس والعشرين من الشهر التاسع لعام ١٩٢٠م[٦٣] .

لقد قسمت اتفاقية السيب والتي كانت نتيجة لثورة الإمامة عام ١٩١٣م عُمان عملياً إلى نظامين للحكم أحدهما في الساحل يقوده السلطان وآخر في الداخل بزعامة الإمام، وبالرغم من أن عُمان في تاريخها الحديث قد تعرضت لمثل هذا التقسيم عندما أصبح فيها الحكم ثنائياً كما مر بنا في الفقرة الأولى من هذا البحث، إلا أن الأمر يختلف هذه المرة لكون عُمان قد قسمت إلى نظامين للحكم بشكل رسمي وفق اتفاقية موثقة وموقعة من طرفي النزاع وبإشراف بريطانيا إلى درجة أن انعكس هذا التقسيم على اسم البلاد فأصبحت تسمى بـ (سلطنة مسقط وإمامة عُمان)، ولم يبدل هذا الاسم لعُمان إلا في عهد السلطان سعيد بن تيمور عندما قضت قواته وبمساندة من القوات البريطانية على حكم الإمامة في الداخل بشكل نهائي وذلك في عام ١٩٥٩م لتخضع عُمان بأجمعها لحكم السلطان فقط وليبدل اسم البلاد رسمياً إلى (سلطنة عُمان) والذي لازالت تعرف به عُمان حتى يومنا هذا[٦٤] .

الخلاصة والاستنتاجات

مما تقدم توصلنا إلى ما يلي :

١ - حاربت بريطانيا ثورة الإمامة التي اندلعت عام ١٩١٣م لكونها تعارض الوجود الأجنبي في المنطقة بشكل عام والوجود البريطاني بشكل خاص .

٢ - وقفت بريطانيا إلى جانب حكم السلطان في الساحل للعلاقات الإيجابية التي تربطها به فضلاً عن وقوع مركز حكمه (مسقط) على الطريق المؤدي إلى أهم مستعمراتها - الهند - .

٣ - لم تقض بريطانيا على ثورة الإمامة نهائياً بالرغم من قدرتها على ذلك وقد سبق أن هددهم قنصلها في مسقط هاورث (Haworth) عندما بعث لقادة الثورة رسالة شديدة اللهجة عام ١٩١٩م جاء فيها "لو أردنا ضرركم لكان من السهل علينا أن نرسل إليكم من طائراتنا طائرة واحدة لا غير تحطم مدنكم وتخرب حصونكم" .

لكن بريطانيا لم تفعل ذلك لكي يبقى حكم السلطان مهدداً من قبل الإمامة وفي حاجة دائمة لدعم ومساندة بريطانيا الأمر الذي يحفظ مصالحها في عُمان .

٤ - أجبرت بريطانيا طرفي النزاع (السلطان وقادة الإمامة) على توقيع اتفاقية السيب لكي تكرس تجزئة البلاد وفق سياستها المعروفة في العالم (فرِّق تسد) .

د. فاضل محمد الحسيني

جامعة ناصر / ليبيا

الهوامش

١ - قاسم، جمال زكريا، الأصول التاريخية لقضية عُمان، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثاني عشر، السنة ٦٤ - ١٩٦٥م، القاهرة، ص ١٦٧ .

٢ - الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، المِلل والنِحل، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٦١، ص ١١٥ .

٣ - الموهوبي، عامر علي عمير، عملن قبل وبعد الإسلام، ١٩٨٠، عُمان، ص ٣٧ - ٣٨ ؛ السيابي، سالم بن حمود، الحقيقة والمجاز في تاريخ الإباضية باليمن والحجاز، عُمان، ١٩٨٠، ص ١١ .

٤ - السيابي، المرجع السابق، ص ٣٥ .

٥ - الباروني، سليمان، الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية، تحقيق محمد علي الصليبي، الجزء الثاني، عُمان، ١٩٨٧، ص ٨٣ .

٦ - سلطان، سالمة بنت السيد سعيد بن سلطان، مذكرات أميرة عربية، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، عُمان، بدون تاريخ، ص ١٤ .

٧ - الأزكوي، سرحان بن سعيد، تاريخ عُمان المقتبس من كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة، تحقيق عبد المجيد حسيب القيسي، الطبعة الثانية، عُمان، ١٩٨٦، ص ٩٦ .

٨ - Lockhart, Laurence, Nadirshah, Arihcal study Baised-mainly upon contemporary sources, London, 1938, p. 182.

٩ - الأزكوي، المصدر السابق، ص ١٥٤ .

١٠ - Wellsted, J.R., Travels in Arabia, Vol. I, London, 1840, p. 39.

١١ - عبدواني، صادق حسن، الدولة العُمانية نشأتها وازدهارها (حصاد) ندوة الدراسات العُمانية، ١٩٨٠، عُمان، المجلد الثاني، ص ٧٥ .

١٢ - Arabian Boundaries, primary Documents, 1853 - 1957, Richard Schofield and Cerald Blake, volume 19, Sultanate of Muscat and Oman, London, 1988, p. 43.

١٣ - قلعجي، قدري، الخليج العربي بيروت، بدون تاريخ، ص ٨٩٨ .

١٤ - كيلي، جون ب.، بريطانيا والخليج، ترجمة محمد أمين عبد الله، الجزء الأول، عُمان، ١٩٦٥، ص ٢٥ .

١٥ - سعيد، أمين، ثورات العرب في القرن العشرين، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٢٤٥ .

١٦ - Palgrave, William, Narrative of Year's Journey Through Central and Eastern Arabia, Vol. I, London, 1865, p. 255.

١٧ - Selections From the Records of the Bombay Government, New Series, No. XXIV, Bombay, 1856, p. 50.

١٨ - لمزيد من المعلومات عن حكم الإمام عزان، أنظر كتاب : أحمد عبيدلي، الإمام عزان بن قيس، ١٨٦٨ - ١٨٧١، بيروت، ١٩٨٤م .

١٩ - السالمي، نور الدين عبد الله بن حميد، تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٢٨، ص ص ٢٦٦ - ٢٧٢ .

٢٠ - Arabian Boundaries, Primary Documents, 1853 - 1957, OP-ct, p. 52.

٢١ - المشهداني، خليل إبراهيم صالح، التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، ١٩٨٦، ص ٥٥ .

٢٢ - لاندن، روبرت جيران، عُمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبدالله، الطبعة الثالثة، عُمان، ١٩٨٣، ص ٤٥٧ .

٢٣ - المشهداني، المرجع السابق، ص ص ٤٧ - ٥٦ .

٢٤ - اعتمد البحث على هذا المؤلف والذي يعد في طليعة المصادر العُمانية المحلية .

٢٥ - لاندن، المرجع السابق، ص ٤٥٨ .

٢٦ - السيابي، سالم بن حمود، إسعاف الأعيان في أنساب أهل عُمان، بيروت، ١٩٦٥، ص ١١١ - ١١٤ .

٢٧ - F.O., 371, 6252, Muscat, Dated 1921, No. e 1949/95/9.

٢٨ - فيليبس، وندل، تاريخ عُمان، ترجمة محمد أمين عبد الله، ١٩٨١، عُمان، ص ١٦٧ .

٢٩ - المشهداني، المرجع السابق، ص ٥٨ - ٥٩ .

٣٠ - ابن بطوطة، محمد بن عبد الله، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، الجزء الأول، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٢٨، ص ١٧٢ .

٣١ - المشهداني، المرجع السابق، ص ٥٤ .

٣٢ - العقاد، صلاح، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٢٤١ .

٣٣ - لاندن، المرجع السابق، ص ٤٦٠ .

٣٤ - قاسم، الأصول التاريخية . . . المرجع السابق، ص ١٧٨ - ١٧٩ .

٣٥ - العقاد، المرجع السابق، ص ٢٤١ .

٣٦ – I.O., L/p s/18-B 398, The Rebellion Against the Sultan of Muscat, dated, May, 1913.

٣٧ – F.O., 371/1695, Muscat, 1913, Warning to Shaikhs of Oman.

٣٨ – الداود، محمود علي، التطور السياسي الحديث لقضية عُمان، القاهرة، ١٩٦٤م، ص ٤٢ .

٣٩ – قاسم، جمال زكريا، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤ – ١٩٤٥، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٣٨٨ – ٣٨٩ .

٤٠ – I.O., Political Report to Political Resident, Mar. 9, 1913.

٤١ – لاندن، المرجع السابق، ص ٤٦١ .

٤٢ – Peterson, J.E. Oman in the Twentieth Century, London 1978, P. 49.

٤٣ – Thomas, Bertram. Arab Rule Under the Albu-Said Dynasty of Oman, 1741 - 1937, London, 1938, P. 25.

٤٤ – لاندن، المرجع السابق، ص ٤٦٢ .

٤٥ – قاسم، جمال زكريا، المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربي، المجلة التاريخية المصرية، المجلد السادس عشر، القاهرة، ١٩٦٩، ص ١٦٩ .

٤٦ – قاسم، جمال زكريا، بريطانيا والخليج العربي في الحرب العالمية الأولى، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣ السنة الأولى، الكويت، ١٩٧٥، ص ٩٤ .

٤٧ – F.O., 371/2416 Muscat, 1915, Colonel Benn, Political Agent to Knox Political Resident, 25th, January, 1915.

٤٨ – Thomas, Op. Cit. P. 24.

٤٩ – فيليبس، المرجع السابق، ص ١٦٨ .

٥٠ – F.O., 371/2416, Political Agent, Muscat, To the Secretary of the Government of India. dated 7th, January, 1915.

٥١ – F.O., 371/6248, confidential No. 2052, Dated the 14th October, 1920, from Wingate, Muscat to the deputy resident, of events from colonel Benn's first meeting with the Oman chief's in 1915, Till major Haworth's meeting with the same in Sept. 1919.

٥٢ – F.O., 371/2416, Muscat, 6th companies of the 95th Russel's Infantry, Secretary to the govt. of India to the chief of the general staff, Delhi, 16th, Jan. 1915.

٥٣ – قاسم، الخليج العربي، ١٩١٤ – ١٩٤٥ . . . المرجع السابق، ص ٣٩٧ .

٥٤ – الداود، محمود علي، أحاديث عن الخليج العربي، الطبعة الثانية، بغداد، بدون تاريخ، ص ٤٢ .

F.O., 371, Muscat, 2416, B-398, The rebellion against Sultan of – ٥٥
Muscat, 1913 - 1919.

٥٦ – لاندن، المرجع السابق، ص ٤٦٣ .

I.O. Political report to pol, res, Mars, 1917. – ٥٧

F.O., 371/2416, Muscat, no. 25/164/688, dated 15, Sept.. 1915, Sultan's – ٥٨
Negotiations with Imam.

F.O., 371/2416, Translation of a petition presented by Shaikh Isa Bin Saleh, – ٥٩
reperative of the Imam Salim Bin Rashid, Alkharousi, to the Political Agent,
Muscat, at Sib, 15th, Sept., 1915.

A.B., Primary Documents, 1853 - 1957, Op. Cit. p. 52. – ٦٠

I.O., Memorandum, administration, Muscat, 1908 - 1928, [L/P and – ٦١
S/18/B400], August, 1928.

Peterson, Op. Cit. P. 75. – ٦٢

٦٣ – الحسيني، فاضل محمد، الدور البريطاني في عقد اتفاقية السيب عام ١٩٢٠ بين سلطان مسقط والإمام في داخلية عُمان، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد التاسع عشر، ١٩٩٦، الدوحة، ص ١٧٨ .

٦٤ – الموافي، عبد الحميد، الوحدة الوطنية في عهد السلطان قابوس بن سعيد، أحد بحوث ندوة عُمان في التاريخ، مسقط ١٩٩٤، ص ١٠ – ١١ .

ملاحظة :

الرموز التي وردت في الهوامش تعني ما يلي :

١ – وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. Foreign Office record

٢ – وثائق وزارة الهند البريطانية I.O. India Office records

٣ – وثائق الحدود العربية A.B. Arabian Boundaries